المحاضرة السابعة: الإتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

أولا: التصور الإسلامي في العلاقات الدولية:

ينطلق التصور الإسلامي للعلاقات الدولية من ركائز ثلاث أساسية:

- 1- فكرة الإسلام: والتي هي المنظار الأساسي للعالم الخارجي.
- 2- فكرة الأخلاق، أو ما يُعرف بالقانون الدولي، وتتجسد بالأخصّ بدار العهد.
- 3- فكرة العالمية: من منطلق طبيعة الديانة الإسلامية التي هي ديانة تخصّ كل البشر لا أمة واحدة، وهو ما ينعكس على المفهوم السياسي للدولة الإسلامية ذات البعد الشمولي.

وعلى أساس هذه المرتكزات تنقسم المجموعة الدولية أو جماعة الأمم إلى ثلاث مجموعات:

<u>1- دار الإسلام:</u>

وهي الدار أو مجموعة الأقاليم التي تدين بالإسلام ويحكم فيها باسمه، وتتوفر فيها الغلبة والقوة للمسلمين، ولم يختلف المفكرون المسلمون في تحديد هذه الدار وتعريفها. يقول الإمام محمد أبو زهرة: "دار الإسلام هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين. وهذه الدار يجب على المسلمين القيام بالذود عنها، والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو الديار، فإذا دخل العدو الديار كان الجهاد فرض عين عليهم جميعاً مقاومته ما أمكنتهم الفرصة واستطاعوا إلى ذلك سبيلاً".

<u>2- دار الحرب:</u>

انقسمت آراء الفقهاء المسلمين عند تعريف دار الحرب إلى رأسين أساسيين:

أ- الرأي الأول: يرى أنها الدار التي لا تكون فيها المنعة والسلطان للحكام المسلم، ولا يكون بين هذه الأقاليم أو الدول عهد أو اتفاقية تربطهم بدار الإسلام وتقيّد سلوكهم.

ب- الرأي الثاني: يضيف أنصار هذا الرأي (منهم أبو حنيفة النعمان) مجموعة شروط لتكون هذه الدار دار حرب.

<u>3- دار العهد:</u>

وهي مجموعة الأقاليم أو الدول التي لا تخضع لسلطان المسلمين، ولكن لها عهد أو اتفاق مع دار المسلمين تحترمه وتتقيد به، ويُضيف الإمام أبو زهرة أ، منظمة الأمم المتحدة تجمع المجتمع الدولي بقانونها ونظامها، وهي قائمة على أساس اتفاقية دولية، فكل الدول المنضوية تحت لوائها تندرج ضمن دار العهد لا دار الحرب، ما لم تخالف بنود هذا الاتفاق أو تتحقق فيها شروط دار الحرب.

ثانيا: المدرسة المثالية:

المدرسة المثالية ملازمة من حيث وجودها لنشأة العلاقات الدولية، في فكر الفلاسفة اليونان، لكنها لم تجد صداها الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الأولى التي بيّنت حجم الدمار والخراب العالمي للحرب، وكذا دور التحالفات والديبلوماسية السرية في إشعال الحروب. حيث أراد أنصار هذه المدرسة البرهنة على أنّ عناصر التضامن والمصالح المشتركة بين أطراف اللعبة الدولية أهم من عناصر الشقاق والتناقض؛ وقد جاءت هذه الاجتهادات في غمرة محاولات تبسيط مادة العلاقات الدولية لجعلها في متناول العامة من الناس.

لقد تمثل التيار المثالي في حقل الدراسة الأكاديمية بمجالات دراسة القانون الدولي، والمنظمات الدولية، نزع السلاح، الأمن الدولي، الحكومة العالمية والنظام الدولي.

وبُمكننا رصد أهم الأسس الفكرية للتيار المثالي فيما يلي:

- 1. الإنسان خير بطبعه، وسلوكه السيء صادر عن البيئة العدائية التي يعيش فيها وليس غريزته.
 - 2. القضاء على ظاهرة الحرب يتمّ عبر التأثير في هذا المحيط، أي إنشاء منظمات وقانون دولي.
 - 3. تركز على الفرد من حيث أن الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.
- 4. أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنياً ودولياً انطلاقاً من مسلمة انسجام المصالح، حيث أنّ الفرد لما يعمل لمصلحته الخاصة فهو يعمل لمصلحة الجماعة في نفس الوقت.
 - 5. التركيز على العلم والثقافة والمعرفة للتأثير على الطبيعة البشربة والرأى العام.
- 6. ترى مفهوم العقلانية ضمن الأخلاقية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصّل إليه العقل لذا تركز على المعرفة.
 - 7. تنصبّ اهتماماتها على هدف السلام ونزع مسببات الحرب.

لقد شكلت المثالية اقترابا أخلاقيا/قانونيا يرمي إلى بناء عالم خال من النزاعات والحروب، نتيجة واقع الحرب العالمية الأولى والرغبة العالمية في السلام، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية، لكن الغزو الياباني لمنشوريا 1931 والإيطالي للحبشة 1935 فصعود النازية أبرزت أن الواقع الدولي بعيد عن المثالية التي لم تدرس دوافع السلوك العدواني للدول. وأثبت فشل عصبة الأمم باندلاع الحرب العالمية الثانية محدودية أطروحات المثالية في استيعاب الواقع الدولي.

ثالثا: المدرسة الماركسية:

تفسر الماركسية العلاقات الدولية باستخدام منهج تاريخي حتمي، غايته إقامة مجتمع مثالي خال من العيوب والنزاعات، والمجتمع الدولي ما هو إلا انعكاس لواقع الدولة التي هي ممثل لطبقة اجتماعية سائدة، فالحروب والنزاعات الدولية حسبها ما هي في الواقع إلا نتاج التنافس بين هذه الطبقات الحاكمة، فالطبقة الرأسمالية المسيطرة على الدولة الرأسمالية تدخل في منافسة ونزاعات مثيلاتها للسيطرة على مصالح اقتصادية ومادية خارج حدودها. وهذا المنظار الاقتصادي يشكل صلب الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية؛ عند ذاك، لا مناص من استيلاء البروليتاريا على السلطة في إطار وطني

أوّلاً، ويتحقّق الاندماج الدولي عن طريق توحيد أساليب ووسائل النضال والصراع من أجل السلطة، والتي هي محصلة الصراع من أجل ملكية وسائل الإنتاج. وتحقيق السلم الدولي يتمّ عن طريق القضاء على الصراع داخل الأمة، فعند زوال العداء الطبقي داخل الأمة، يزول بين الأمم.

رابعا: المدرسة الواقعية:

نشأت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كردّ فعل أساسي على المدرسة المثالية، فجاءت لتحلّل ما هو قائم وليس ما ينبغي أن يكون، لتدرس أساساً سياسات القوة والحرب والنزاعات؛ من حيث أسبابها ودوافعها ونتائجها.

1- مسلمات المدرسة:

- 1. لا يُمكن للسياسة أن تحدد بالأخلاق، بل بالعكس يقول ميكيافيلي أن الأخلاقية هي نتاج القوة؛ حيث قام جون بودان وتوماس هوىز نظرىاً بفصل الأخلاق عن السياسة.
- 2. النظرية السياسية نتاج الممارسة وفهم الماضي، إذ يرى سبينوزا بأنّ السياسيين ساعدوا على فهم السياسة وشرحها أكثر من المنظرين.
- 3. القول بوجود معايير ثابتة تحدد السلوك الدول، بحيث لا يُمكن الرهان على المعرفة والعلم لتغيير هذه المعايير، ولا لتغيير الطبيعة البشرية والتأثير في الرأي العام.
- 4. أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة سواء قبيلة أو عشيرة أو دولة مدينة أو إمبراطورية أو دولة قومية، وندرة الموارد في العالم تجعل الأفراد يتواجهون ضمن الجماعة وليس كأفراد، ومن ثمة لا يوجد انسجام في المصالح، بل صراع مستمرّ على المصلحة.
- 5. الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية ووحيد، فكما عند هيغل يعتبر الواقعيون الدولة حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنها، تنشئ أخلاقياتها وتعمل على الحفاظ على بقائها وكيانها؛ فإذا كان الفرد مستعدّاً أخلاقياً للتضحية بذاته دفاعا عن مبدإ أخلاقي، فالدولة لا يُمكنها تقديم موقف أخلاقي على حساب عمل أو سلوك ناجح.
- 6. النظام الدولي غاية وليس واقعاً ملموساً نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، فالعلاقات الدولية هو الدولية فوضوية، والأخلاق والقانون الدولي تأثيرهما محدود جداً. والأساس في العلاقات الدولية هو القوة، وهكذا فإن كل الدول أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين نظراً للصراع على القوة كغاية ووسيلة في نفس الوقت، أما علاقات التحالف والصداقة فهي ناتجة عن التقاء المصالح؛ حيث يقول السياسي البريطاني ديزرائيلي: "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة".

7. بخصوص النزاع الدولي والطبيعة البشرية هناك اتجاهان:

أ- اتجاه ينطلق من نظرة هوبز ويمثله مورغنتاو وكينيث والتز: يرى بأنّ الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثّل في حبّ السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عند الانتقال من الفرد إلى الدولة نظراً لتوفّر الإمكانات المتاحة.

ب- اتجاه ينطلق من نظرة لوك ويمثّله هدلي بول ومارتن رايت: يرى أن الطبيعة البشرية ليست عدوانية بفعل غريزة حيوانية متأصّلة في الإنسان، لكن البحث عن الأمن هو المحرّك في البحث عن القوة، فانعدام الأمن في النظام الدولي الفوضوي يجعل الدول تسعى دوماً لاكتساب القوة ودعم أمنها وهو في نفس الوقت إنقاص لأمن الدول الأخرى وهكذا ندخل في حلقة مغلقة من الصراع على القوة والسعي للأمن.

2- أدوات التحليل:

1- مفهوم القوة: إن القوة السياسية Political power التي تعنها النظرية الواقعية هي "مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يُمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير؛ فهي الناتج النهائي في لحظة ما، لعدد كبير من المتغيرات المادية غير المادية والتفاعل الذي يتمّ بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدّد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدّد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول".

وهكذا يرى مورغنتاو أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، والسلوك الذي يحركه حافز الحصول على المزيد من القوة بكل الوسائل المتاحة، ويتمّ التنافس الدولي دون ضوابط محددة لعدم وجود سلطة دولية تحتكر شرعياً القوة أو تحدد كيفيات وحدود التنافس علها، والقوانين الدولية والأعراف الدولية قليلة التأثير.

2- المصلحة القومية:

سنة 1951 صدر لمورغنتاو كتاب: "في الدفاع عن المصلحة القومية، رؤية نقدية للسياسة الخارجية الأمريكية".

وقد مثّل هذين المؤلفين بداية المواجهة بين التيار النفعي المصلحي والتيار الأخلاقي في السياسة الخارجية الأمربكية.

وفق المدرسة الواقعية، فإنّ المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يُمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، فالسعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية.

3- سياسات الأمن:

يمثّل أمن الوحدة السياسية جوهر مصلحتها القومية، فهو سلامتها وبقاؤها القومي وتحقيق ذلك يتطلّب السعي لاكتساب القوة، فالمفاهيم متكاملة ومتداخلة.

وهكذا، فإن البحث عن الأمن هو الدافع إلى اكتساب القوة، وهو المحدد الرئيسي لمفهوم المصلحة القومية، كما تكون العامل الأساسي في بناء الأحلاف العسكرية الدولية.

4- ميزان القوة:

يستند مبدأ توازن القوى (Balance of power) على ركيزتين أساسيتين:

أ- أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المتضادة يجمعها هدف واحد، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى، وردع أيّ عدوان أو إخلال بهذا التوازن.

ب- في أيّ أزمة أو موقف دولي، فإنّ التوازن الدولي يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبالتالي تفادي اختلال النظام ومن ثمّ الحفاظ على التوزيع القائم للقوة.

خامسا: المدرسة السلوكية

شهدت بدايات القرن العشرين ثورة العلوم الطبيعية والتجريبية عامة، وقد دفع هذا التطور المذهل بالكثير من العلوم إلى الحذو حذوها والاقتراب منها، لمحاولة استعمال مقارباتها ومناهجها ومماثلة باقي حقول المعرفة لها، وقد كانت المبادرات متعددة في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، قادها كلّ من مالينوفسكي، راد كليف براون، طالكوت بارسونز وآخرون. وبعد الحرب العالمية الأولى انتقل الاهتمام ذاته إلى حقل العلوم السياسية بالرغم من المحاولات الأولى التي كان قد قادها آرثر بانتلي (في كتابه "عملية الحكم" سنة 1908، حيث ظهرت دراسات تشالز مريام ثم تلامذته هارولد لاسوبل، ديفيد ترومان، هربرت سايمون وغابربال آلموند.

ومع عجز الاقترابات والنظريات التقليدية عن تفسير الواقع السياسي الوطني والدولي مع بروز الفاشية والنازية وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود الديكتاتوريات ثم الحرب العالمية الثانية هيمنت الدراسة السلوكية على حقول المعرفة الاجتماعية.

مفهوم السلوكية:

هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، والاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك. بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادئ وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث.

منطلقات المدرسة السلوكية:

لقد حدد ديفيد إيستون أهم مرتكزات المدرسة السلوكية فيما يلي:

1- التناسق والتماثل: بحيث أنّ السلوك السياسي يحمل مظاهر للتماثل والانتظام، يُمكن التعبير عنها في أحكام عامة أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية.

- 2- التثبت: هناك إمكانية لاختبار صحة التعميمات وصحة النظرية.
- 3- استخدام الأساليب التقنية: أي تقنيات البحث ووسائل جمع البيانات وتجميعها وتفسيرها في ملاحظة السلوك الدولي وتسجيله وتحليله.
- 4- استخدام الأسلوب الكمي: حيث أنّ استخدام الأساليب التقنية يتطلّب التعبير عنها بأسلوب كمي كوسيلة للحصول على نتيجة علمية.

- 5- التمييز بين التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي، فلكلّ من المنهجين فرضياته المختلفة، ويُمكن الجمع بينهما في الدراسة دون خلطهما.
- 6- النظامية: فالنظرية والبحث ينظر إلهما كأجزاء متماسكة لجسد واحد مترابط منطقياً ومرتب منهجياً ومنظم معرفياً.
- 7- التجريد: أي الاهتمام العلمي المجرّد بالبحث في السلوك السياسي وتفسيره قبل الاتجاه إلى المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشاكل المجتمع.
- 8- التكامل: أي توجيه البحث السياسي إلى ما توصّلت إليه حقول المعرفة الإنسانية الأخرى، والتي تؤثّر بشكلٍ أو بآخر على المجال السياسي، لأنّ العلوم الاجتماعية تعالج الموقف أو الشأن الإنساني ككلّ. مناهج البحث:

تعيب المدرسة السلوكية على المدارس التقليدية في العلاقات الدولية كونها استعملت مناهج انطباعية ومعيارية، هي لا تصنّف الأحداث أو الوقائع بناءاً على معطيات وقياسات ذات مصداقية بحثية، وعدم قدرتها على وضع أصول علمية ومعرفية، وبالتالي عدم قدرتها على وضع نظريات اختبارية وصالحة للتعميم.

على هذا الأساس استعانت المدرسة السلوكية بما توصّلت إليه نتائج العلوم الأخرى (الاجتماع، النفس، الأنثروبولوجيا ...)، كما ركّزت على استعمال الأساليب الإحصائية الرياضية، وأساليب استطلاعات الرأي (دراسة الحالة، العيّنة، المسح العام، المحاكاة)، التحقيقات، المقابلات، النماذج، تحليل المضمون، التحليل المقارن، استعمال الحاسوب ...الخ؛ وأدخلت السلوكية مجموعة من المصطلحات إلى مجال الدراسات السياسية، مثل مفهوم: النظام والنسق، القرار، السلوك، والحدود والبيئة ...الخ.

ويُمكن القول أنّ المدرسة السلوكية تجاوزت الدراسة البنيوية (المؤسسات) لتركز اجتهاداتها على السلوك السياسي في حدّ ذاته (السلوك الانتخابي عن طريق البيانات والمقابلات والبيئة والميول ...).

ومن بين النظريات المتفرّعة عن المدرسة السلوكية نجد نظرية النظم، نظرية التكيف، نظرية صناعة القرار، نظرية الألعاب وغيرها.